قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩٧ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين،

الموقعتين بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

بشأن تزويد جامعة عين شمس بمعدات معمل لغة يابانية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على المذكرتين المتبادلتين ، الموقعتين بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تزويد جامعة عين شمس بمعدات معمل لغة يابانية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ رمضان سنة ١٤٢٤هـ

(الموافق ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٣ م)

حسنى مبارك

القاهرة فى ٢٤ اغسطس ٢٠٠٣

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم ، والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات الأخيرة التى تمت بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تزويد جامعة عين شمس بمعدات معمل لغة يابانية (المشار إليها فيما بعد باسم الأجهزة) وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - لغرض المساهمة فى تعزيز التعليم فى جمهورية مصر العربية تقدم حكومة اليابان إلى حكومة جمهورية مصر العربية طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تبلغ ٢٨ مليون و ٩٠٠ ألف ين (٢٨,٩٠٠,٠٠٠) (المشار إليها فيما بعد بالمنحة) .

٢- تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ بدء سريان الترتيبات وبين ٣١ مارس ٢٠٠٤ إلا إذا امتدت الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المعنية فى الحكومتين .

٣ - (١) تستخدم المنحة من قبل حكومة جمهورية مصر العربية فقط ومن أجل شراء الأجهزة المطلوبة من منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية والخدمات اللازمة للحصول على تلك الأجهزة بما فى ذلك نقلها إلى موانى جمهورية مصر العربية .

(٢) بالرغم مما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المعدات من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الأجهزة والخدمات المشار إليها بالفقرة (٣) ، وفى حالة استخدام شرط الرعايا اليابانية فى الترتيبات الحالية « تعنى رعايا يابانيين أو الأشخاص الاعتبارية اليابانية التى تدار بواسطة رعايا يابانيين » وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تفتح حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية من خلال ترتيبات بنكية حساباً يستخدم فقط لغرض تنفيذ المنحة ، باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى بنك يابانى وتعينه حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية .

(٢) تؤدى حكومة اليابان المدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات الواردة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية ، بمقتضى العقود التى تم إقرارها والمشار إليها أعلاه فى الفقرة الفرعية (٤) للحساب المشار إليها أعلاه فى الفقرة الفرعية (١) عندما تطلب طلبات السداد من قبل البنك المشار إليه اعلاه فى الفقرة الفرعية (١) إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية.

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمعدات .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من أى رسوم جمركية وضرائب داخلية وأى أعباء مالية أخرى يمكن فرضها من جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المعدات والخدمات فى نطاق المنحة .

(ج) فيما يختص بالرعايا اليابانيين وأعمالهم الخاصة بإمداد الأجهزة تشغيلاً وفقاً للعقود التى تم إقرارها فهناك تسهيلات مطلوبة لدخول جمهورية مصر العربية والإقامة بها لأداء الأعمال المنوطين بها .

(د) ضمان الصيانة والاستخدام السليم الفعال للمعدات .

(هـ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) وفيما يخص الشحن والتأمين البحرى على المعدات المشتراة طبقاً لهذه المنحة ، تمتنع جمهورية مصر العربية عن فرض أى قيود من شأنها إعاقة المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

(٣) الأجهزة المشتراة طبقاً للمنحة لن يعاد تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو قد يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح اعتبار هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ».

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية وكل منها لها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن فائق تقديرى ،

السفير / نيفين سميكة

مساعد وزير الخارجية

للعلاقات الثقافية الدولية

وزارة الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٤ اغسطس ٢٠٠٣

صاحب السعادة

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات الأخيرة التى تمت بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تزويد جامعة عين شمس بمعدات معمل لغة يابانية (المشار إليها فيما بعد باسم الأجهزة) وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - لغرض المساهمة فى تعزيز التعليم فى جمهورية مصر العربية تقدم حكومة اليابان إلى حكومة جمهورية مصر العربية طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تبلغ ٢٨ مليوناً و ٩٠٠ ألف ين (٢٨,٩٠٠,٠٠٠) (المشار إليها فيما بعد بالمنحة) .

٢- تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ بدء سريان الترتيبات وبين ٣١ مارس ٢٠٠٤ إلا إذا امتدت الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المعنية فى الحكومتين .

٣ - (١) تستخدم المنحة من قبل حكومة جمهورية مصر العربية فقط ومن أجل شراء الأجهزة المطلوبة من منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية والخدمات اللازمة للحصول على تلك الأجهزة بما فى ذلك نقلها إلى موانى جمهورية مصر العربية .

(٢) بالرغم مما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المعدات من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية عقوداً بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء الأجهزة والخدمات المشار إليها بالفقرة (٣) ، وفى حالة استخدام مصطلع الرعايا اليابانية تعنى « رعايا يابانيين أو الأشخاص الاعتبارية اليابانية التى تدار بواسطة رعايا يابانيين » وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تفتح حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية من خلال ترتيبات بنكية حساباً ، يستخدم فقط لغرض تنفيذ المنحة ، باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى بنك يابانى وتحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية .

(٢) تؤدى حكومة اليابان المدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات الواردة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية ، بمقتضى العقود التى تم إقرارها والمشار إليها أعلاه فى الفقرة الفرعية (٤) للحساب المشار إليها أعلاه فى الفقرة الفرعية (١) عندما تطلب طلبات السداد من قبل البنك المشار إليه أعلاه فى الفقرة الفرعية (١) إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من جمهورية مصر العربية أو السلطة المعنية.

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى السريع فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمعدات .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من أى رسوم جمركية وضرائب داخلية وأى أعباء مالية أخرى يمكن فرضها من جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المعدات والخدمات فى نطاق المنحة .

(ج) فيما يختص بالرعايا اليابانيين وخدماتهم الخاصة بإمداد الأجهزة والخدمات الخاصة بالعقود التى تم إقرارها والتسهيلات المطلوبة لدخول جمهورية مصر العربية والإقامة بها لأداء الأعمال المنوطين بها .

(د) ضمان الصيانة والاستخدام السليم الفعال للمعدات .

(هـ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) وفيما يخص الشحن والتأمين البحرى على المعدات المشتراة طبقاً لهذه المنحة ، تمتنع جمهورية مصر العربية عن فرض أى قيود من شأنها إعاقة المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

(٣) الأجهزة المشتراة طبقاً للمنحة لن يعاد تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو قد يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح اعتبار هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ».

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية وكل منها لها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن فائق تقديرى .

كازويوشى أورابى

السفير فوق العادة

وسفير اليابان المفوض

فى جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٩٧) بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تزويد جامعة عين شمس بمعدات معمل لغة يابانية ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية المذكرتان المتبادلتان بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تزويد جامعة عين شمس بمعدات معمل لغة يابانية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٤

ويعمل بها اعتبارا من ٢٠٠٣/١١/١٢

صدر بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٥

وزير الخارجية

أحمد ماهر السيد